قضايا سياسية

اسم المقال: موقف الدولة العثمانية من حركة الإصلاح الديني (1517 – 1555م)
اسم الكاتب: د. كايد كريم الركيبات
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1378
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 19:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

موقف الدولة العثمانية من حركة الإصلاح الديني (1517 – 1555م)[▽]

The Ottoman state's position from the religious reform movement

(1517-1555 AD)

الدكتور كايد كريم الركيبات[*]

Dr.Kayed Krayyem Alrkibat

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على موقف الدولة العثمانية من حركة الإصلاح الديني التي قامت في بعض الإمارات الألمانية في عام 1517م، وحتى توقيع صلح أوجزبيرغ 1555م، وكيف حاولت توظيفها في خدمة مصالحها الأمنية، واستخدم الباحث العديد من المصادر والمراجع التي عنيت بدراسة الجوانب المختلفة التي تخدم هذا الموضوع، موظفاً منهج البحث التاريخي القائم على طرح السرد التاريخي ومحاولة تفسير أحداثة لتكوين الإطار الموضوعي للدراسة، والتي جاء سياقها مبتدئاً بالعوامل المؤثرة في توجيه الدولة العثمانية سياستها الخارجية، ومن ثم البحث في دور الكنيسة الكاثوليكة في ظهور شخصية مارتن لوثر ومطالبه الإصلاحية، ومن ثم وضوح موقف الدولة العثمانية وتوضيح أهدافها من محاولة دعم حركة الإصلاح الديني، وبيان أوجه التقارب البروتستانتي العثماني.

الأمر الذي مكن الباحث من الوصول إلى عدة نتائج كان منها: نجاح سياسة التدخل العثماني في تحقيق مصالحها الأمنية، وتمكين حركة الإصلاح الديني من تعزيز صمودها في وجه النفوذ العسكري الإمبراطوري والنفوذ الديني البابوي، الأمر الذي أدى إلى إثبات وجودها في أوروبا.

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية، الإصلاح الديني، مارتن لوثر، البروتستانتية، الكاثوليكية.

[▽] تاريخ الاستلام : 2022/7/12 ، تاريخ القبول :2022 /8/29 ، تاريخ النشر : 2022/9/30

[*] باحث مستقل، المملكة الأردنية الهاشمية. kayedrkibat@gmail.com

ABSTRACT

This study aims to identify the Ottoman state's position from the religious reform movement that happened in some of the German emirates in the year 1517 AD, until the signing of the Augsburg Peace agreement in 1555, and how it was deployed to serve its security purposes.

The researcher used many resources and references to study different aspects of the subject to serve the whole study, Utilizing the authentic inquire about strategy based on displaying the authentic story and attempting to explain its occasions to make the objective system of the ponder, the setting of which came beginning with the components affecting the direction of Ottoman state's Foreign Policy, outside approach, and after that investigating the part of the Catholic Church within the rise of Martin Luther's identity and his change demands, and after that the clarity of the state's position and clarifying its objectives of attempting to bolster the devout change development, and appearing the viewpoints of the Protestant- Ottoman rapprochement.

The matter which empowered the researcher to reach a few comes about, counting: the victory of the Footrest intercession approach in accomplishing its security interface, and empowering the devout change development to fortify its faithfulness within the confront of majestic military impact and ecclesiastical devout impact, which driven to the foundation of its nearness in Europe.

Keywords: the Ottoman state's, Religious Reform, Martin Luther, Protestantism, Catholicism.

المقدمة

مع مطلع القرن السادس عشر كانت الدولة العثمانية قوة مؤثرة في وسط آسيا وشرق أوروبا، وما إن انطلقت شرارة الإصلاح الديني في أوروبا في عام 1517م، إلا والدولة العثمانية تفرض وجودها في بلاد الشام ومصر، وبذلك تكون قد سيطرت على طرق التجارة البرية والبحرية، التي تخدم المصالح الأوروبية من الشرق، وعبر البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي جعل منها قوة مهيمنة لها قرارها السيادي في التعامل مع الممالك والإمارات الأوروبية.

هذا الواقع الجديد الذي آلت إليه الدولة العثمانية كان في نظر إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة شارل الخامس، خطراً على أمن أوروبا، فكانت تطلعاته تتجه نحو توحيد أوروبا لمواجهة الدولة العثمانية، وهنا بدأت السياسة العثمانية تتجه لإفشال خطط وطموحات شارل الخامس، واتخذت من تحالفها مع ملك فرنسا فرانسوا الأول، وتأييد حركة الإصلاح الديني أدوات مهمة في هذا المسار.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في بيان قدرة الدولة العثمانية على التعاطي مع المتغيرات الاجتماعية بمكوناتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والدينية التي تعيشها القوى المنافسة لها على حدودها الغربية، وتوظيفها لهذه المتغيرات بما يحقق مصالحها الأمنية والتوسعية في وسط أوروبا.

هدف البحث

تهدف الدراسة إلى الكشف عن دور الدولة العثمانية الداعم لحركة الإصلاح الديني بين عامي (1517– 1555م)، وبيان أهمية هذا الدور في خدمة مصالحها الأمنية، سواء كان بشكله المباشر أو غير المباشر.

مشكلة البحث

المشكلة التي تحاول الدراسة البحث فيها هي محاولة تفسير الدوافع والظروف التي فرضت نفسها على الدولة العثمانية، ومن ثم أجبرتها على اتخاذ مواقف محددة من حركة الإصلاح الديني، لهذا جاء الإطار الموضوعي العام في هذه الدراسة متمحوراً حول الإجابة عن سؤال مهم مضمونه، ما هو موقف الدولة العثمانية من حركة الإصلاح الديني؟ ثم ما المؤثرات في هذا الموقف؟ وما الأهداف الإستراتيجية التي ترغب الدولة العثمانية تحقيقها من وراء موقفها ذلك؟

فرضية البحث

تفترض الدراسة أن موقف الدولة العثمانية من حركة الإصلاح الديني أسهم في شق الكنيسة الكاثوليكية، الأمر الذي ساعد في الحد من خطر تنظيم حملات عسكرية ذات صبغة عقائدية تهدد أمنها.

الإطار المنهجي

من خلال هذه الدراسة يحاول الباحث مستخدماً منهج البحث التاريخي تحليل مدى تأثر القرارات السيادية العثمانية بالأوضاع السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والدينية، تحت عنوان محددات الموقف العثماني، ومن ثم يتناول البحث أثر الكنيسة الكاثوليكية في ظهور حركة الإصلاح الديني، والمواجهة بين البروتستانت والكاثوليك، وصولاً لتحديد موقف الدولة العثمانية من انشقاق البروتستانت عن الكنيسة الكاثوليكية، ومن ثم التعرف على أهداف الدولة العثمانية من مساعدة البروتستانت ومحاولاتها التقارب معهم.

أولاً: محددات الموقف العثماني

أثرت الرؤية العثمانية للأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية والدينية في قراراتها المتعلقة بتحديد موقفها من القضايا المتعلقة بعلاقاتها مع أوروبا، فمثلت هذه الرؤية المؤشر الذي وجهت به سياستها الخارجية والتي يمكن توضيح سياقاتها كما يلي:

1- الأوضاع السياسية في أوروبا

حتى تتضح الصورة السياسية العامة لأوضاع أوروبا خلال حدود الدراسة الزمنية الواقعة بين (1517 – 1555م)، لابد من الوقوف على التطورات التي آلت إليها أوضاع الممالك الأوروبية حينها، فقد وصل ملك اسبانيا كارلس الخامس (1500- 1558) Charles V إلى الحكم عقب وفاة الملك فرناندو عام 1516م، وانتخب أيضاً إمبراطوراً على ألمانيا، ولقب شارل الخامس، وعرف بلقب شارل كوينت Charles Quint، وينتمي هذا الملك لعائلة هابسبورغ Habsbourg الألمانية، وتزوجت شقيقاته من ملوك أوروبا، منهم: ملك البرتغال، وملك الدنمارك، وملك النرويج والسويد والمجر وبوهيميا، وفرنسا، وأصبحن ملكات على تلك البلاد، وكان شارل كوينت يدير ألمانيا بواسطة أخيه فيرديناند الأول (1503- 1564) Ferdinand I، وكانت عاصمة ألمانيا وقتها مدينة فِيينَّا Vienna[1].

(1) بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة: مالك البديري (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط3، 2007)، ص 43، 44.

وبذلك شمل نفوذ شارل الخامس منطقة جغرافية واسعة تمثل غرب ووسط أوروبا باستثناء فرنسا وانجلترا، الأمر الذي أثر في سياسة شارل الخامس، وجعله يفكر في توحيد العالم المسيحي، وتكوين إمبراطورية مسيحية تحت قيادته[1].

أما في فرنسا فقد وصل فرانسوا الأول (1494- 1547) Francis I إلى الحكم في عام 1515م، بعد وفاة لويس الثاني عشر (1462- 1515) Louis XII[2]، وسادت حالة من التنافس بين شارل الخامس وفرانسوا الأول على الوصول إلى كرسي الإمبراطورية الرومانية المقدسة، حتى تم اختار شارل الخامس لمنصب الإمبراطور، وكانت نتيجة هذا التنافس السبب المباشر في النزاع العسكري بين الملكين على الأراضي الإيطالية، ونتيجة خوضهما معركة بافيا Pavia التي دارت بينهم في شهر شباط/ فبراير 1525م، انهزم فرانسوا الأول ووقع في الأسر، مما دفع والدته لويز سافوا Louise Savoie والتي كانت تشغل منصب نائبة ملكية فرنسا، للاستنجاد بسليمان القانوني[3]، لتخليص ابنها من الأسر[4].

أدرك سليمان القانوني أن التوسع الجغرافي لشارل الخامس يمثل خطراً كبيراً على الدولة العثمانية، ويوفر له إمكانية توظيف مكوناته البشرية والاقتصادية ضدها من خلال تجهيز حملات عسكرية كبيرة ومؤثرة. ومن هنا وجد سليمان القانوني بهذا الطلب ذريعة يواجه من خلالها شارل الخامس، وتطلع لكسب ملك فرنسا ليكون حليفاً له في أوروبا، فمن خلال إيجاد مثل هذا الحلف سيكون بإمكانه التحرك باسم ملك

(1) Jarred Lee Kohn, Martin Luther and the Diet of Worms: Yoking Lutheranism to Secular Power (Diss. Athenaeum of Ohio, 2018), p28.

(2) يونس عباس نعمة، "حركة الإصلاح الديني في فرنسا 1515- 1560"، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مج(4)، ع(1)، 2014، ص 178.

(3) سليمان القانوني (1520-1566م) هو ابن السلطان سليم الأول، ورث العرش العثماني في العام 1520م، وكان عمره 26 عاماً، واستمر حكمه 46 عاماً، ولقب بالغازي لأنه اشترك في ثلاث عشرة حملة عسكرية كبيرة، ولقب بالقانوني، لأنه أمر بتدوين القوانين التي وضعت في عهده وعهد السلاطين الذين سبقوه، وحررت هذه القوانين في ثلاث مجلدات وأمر بتطبيقها على الجميع بعدالة، انظر: أحمد آق كوندرز، وسعيد أوزترك، الدولة العثمانية المجهولة (استانبول: وقف البحوث العثمانية، 2008)، ص 236-242.

(4) Anthony Piccirillo, "A Vile, Infamous, Diabolical Treaty: The Franco-Ottoman Alliance of Francis I and the Eclipse of the Christendom Ideal". Diss. 2009, p 38.

فرنسا بصورة شرعية[1]. ويمكن من خلال هذا الحلف منع أي محاولة لتنظيم حملات عسكرية أوروبية ضد الدولة العثمانية[2].

2- الأوضاع الاقتصادية

كانت المسألة الاقتصادية تشكل عنصراً مهماً من العناصر المؤثرة في القرارات السيادية للدولة العثمانية، حيث كانت غاية الاقتصاد العثماني في القرن السادس عشر توفير المواد الأساسية والكمالية للدولة، وإرضاء حاجات السكان، وتحقيق مردود مالي من خلال استيفاء الرسوم والضرائب الجمركية، والجزية على الرؤوس[3]، وما كانت تحصله من عوائد الالتزام الذي يعد النظام الجبائي الرئيس في المالية العثمانية، بعد أن كان النظام المالي يعتمد على أسلوب الإقطاع العسكري (التيمار) حتى القرن السادس عشر[4].

وإلى جانب ذلك انتهجت الدولة العثمانية سياسة منح الامتيازات التجارية والابتعاد عن عقد المعاهدات في تعاملاتها الخارجية، وذلك ليكون قرارها متحرراً من أي قيود تلزمها الوفاء فيما لو أرادت الرجوع عنها لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية[5]، وهذا ما بدا واضحاً من خلال تقديمها معونة عسكرية وتنموية لفرنسا، عززت من خلالها موقف فرنسا في أوروبا، وحققت الدولة العثمانية من خلال هذه المعونة اتصال فعال مع فرنسا، التي تعتبر حائل طبيعي أمام إقامة اتحاد عسكري بين المناطق الجغرافية التي تتبع لسيادة شارل الخامس ممثلة في إسبانيا غرباً وإيطاليا ووسط أوروبا من جهة ثانية[6]. سيما وأن إستراتيجية شارل الخامس كانت تعتمد على إثبات وجوده العسكري في البحر الأبيض المتوسط، ومحاولة

(1) يلماز أوزوتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود (استانبول: مؤسسة فيصل للتمويل، 1990)، ج(1)، ص 267-268.

(2) ناديه محمود مصطفى، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي (مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2015)، ج(1)، ص 212.

(3) آندريه كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ترجمة: محمد الرزقي (تونس: دار التركي للنشر، 1991)، ص 267.

(4) معاذ محمد عابدين، وقاسم محمد الحموري، "التزام الضرائب في الدولة العثمانية: دراسة تاريخية شرعية"، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، مج(29)، ع(3)، 2016، ص 261.

(5) محمد جميل بيهم، فلسفة التاريخ العثماني (بيروت: دار صادر، 1925)، ص 292.

(6) هارولد لامب، سليمان القانوني سلطان الشرق العظيم، ترجمة: شكري محمود (بغداد: شركة النبراس للنشر والتوزيع، 1961)، ص 199- 200.

التوسع على حساب الأراضي الفرنسية من جهة، وتحقيق تواجد على السواحل الشمالية لإفريقيا؛ لحماية مصالح بلاده التجارية[1].

لم تقتصر سياسة الدولة العثمانية على الارتباط بعلاقات سياسية وتجارية مع فرنسا وحدها، بل هدفت السياسة الخارجية العثمانية إلى الاستمرار في تطوير علاقات سياسية واقتصادية مع البنادقة، والجنويين، والهولنديين، والاستفادة من إمكانية النقل التجاري البحري ومن ثم استعمال الطرق البرية التي تصل إلى شمال أوروبا[2]، إلى جانب الرغبة العثمانية في إقامة علاقات صداقة تجارية مع انجلترا[3] بهدف إيجاد تحالف يمكن من خلاله مواجهة الأسطول البحري الإسباني والبرتغالي الذي يُعد عدواً مشتركاً لكلا الدولتين[4].

3- القدرات العسكرية

بالنظر للفترة التي انطلقت بها دعوة مارتن لوثر لإصلاح الكنيسة الكاثوليكية في أوروبا عام 1517م، وبدء استقطابه للأمراء الألمان لمساندة هذه الدعوة، كانت الدولة العثمانية قد فرضت سيطرتها على الشام ومصر، وأصبحت تسيطر على شرق البحر الأبيض المتوسط، واستطاعت أيضاً القضاء على تواجد فرسان القديس يوحنا[5] في جزيرة رودس[1] وطردهم منها بعد هزيمتهم عام 1522م[2].

---

(1) Aurelio Espinosa, "The Grand Strategy of Charles V (1500–1558): Castile, War, and Dynastic Priority in the Mediterranean", Journal of Early Modern History. Vol 9, Issue3, (2005). p 251, 255.

(2) صلاح احمد هريدي علي، الجاليات الأوروبية في الإسكندرية في العصر العثماني دراسة وثائقية من سجلات المحكمة الشرعية 923- 1213هـ/ 1517- 1798م (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1989)، ص 24.

(3) لم تكن انجلترا تنظر للتحالف مع الدولة العثمانية بنفس درجة الأهمية التي ترتجيها الدولة العثمانية، لأن خطط الانجليز كانت تهدف إلى إيجاد طريق تجاري يكون خارج سيطرة الدولة العثمانية، وكان هذا الطريق يبتدئ من مضيق هرمز إلى إيران، ويعبر عبر أراضي أذربيجان، وصولاً إلى موسكو، ودخول أوروبا من الشرق، وفي مواجهة هذه المسعى، أرسلت الدولة العثمانية وفداً لشاه إيران في العام 1562م، يطلب منه عرقلة هذه الخطة، وانتهى التفكير بهذا الخيار بالنسبة للانجليز نهائياً بعد إخضاع العثمانيون لأراضي كل من أذربيجان وشيروان لسلطتهم عام 1578م، وأخيراً تمكن العثمانيون من فرض أنفسهم على الانجليز ليقبلوا بالحصول على امتيازات من الدولة العثمانية عام 1580م، للمزيد انظر: خليل إينالجك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار (بيروت: دار المدار الإسلامي، ط2، 2014)، ص 216.

(4) أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح سعداوي (استانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، 1999)، ص 227.

(5) فرسان القديس يوحنا: بدأت هذه المؤسسة كمنظمة خيرية، تستقر في مدينة القدس قبل بدء الحروب الصليبية، وكانت مهمتها مساعدة المحتاجين، وخصوصاً الحجاج المسيحيين الذين يزورون فلسطين، وعندما بدأت الحروب الصليبية تحولت هذه المنظمة الخيرية إلى منظمة عسكرية، تعنى بالجرحى في المعارك الحربية، وبعد انتصار صلاح الدين على الصليبيين في معركة حطين، طرد

فكانت هذه الظروف ملائمة ليقوم سليمان القانوني بحملة عسكرية على المجر عام 1526م، لتشتيت قوة شارل الخامس العسكرية، ومناصرة ملكة فرنسا التي طلبت من سليمان القانوني فك أسر ابنها فرانسوا الأول المعتقل[3] من قبل شارل الخامس، وحماية حدود الإمبراطورية من خلال إيجاد قوة حليفة على الحدود ممثلة بملك المجر جان زابولي John Szapolyai، الذي حكم خلال المدة (1526-1540م)، والذي خضع للسيادة العثمانية، وكان مسئولاً عن الدفاع عن حدود المجر مع ألمانيا[4]، حيث انطلقت الحملة العسكرية من اسطنبول في 23/ 4/ 1526م، وحسمت بنصر حققه الجيش العثماني في معركة موهاكس في 8/31/ 1526م، ودخل الجيش العاصمة المجرية في 9/10/ 1526م، بعد استعراض كبير قام به الجيش العثماني[5].

وفي مجال القوة البحرية والسيطرة على البحر الأبيض المتوسط، سعى شارل الخامس للاستفادة من خدمات القبطان الجنوي آندريه دوريا Andrea Doria الذي شرع في بناء أسطول بحري ضخم بهدف مهاجمة سواحل اليونان، وتهديد سواحل الدولة العثمانية على البحر الأبيض المتوسط[6]، وفي مواجهة

فرسان القديس يوحنا إلى عكا، وبقوا فيها إلى عام 1291م، حيث طردوا من عكا أيضاً ونقلوا مركزهم إلى جزيرة رودس، وأسسوا فيها مملكة مسيحية تحت رعاية البابا، وحماية الملوك المسيحيين، وبقوا إلى أن طردهم سليمان القانوني منها عام 1522م، انظر: عمر محمد الباروني، الأسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس (طرابلس: مطبعة ماجي، 1952)، ص 75-77.

(1) رودس (Rhodes): جزيرة يونانية تقع في البحر الأبيض المتوسط، بالقرب من الساحل الجنوبي لتركيا وتبعد عنه حوالي 18 كم، انظر: سامي عبدالله المغلوث، أطلس تاريخ الدولة العثمانية، (الكويت: مكتبة الإمام الذهبي، 2014)، ص 265.

(2) خليل إينالجك، مصدر سابق، ص 202.

(3) تخلص فرنسوا الأول من الأسر في شهر كانون ثاني/ يناير 1526، نتيجة توقيعه في 1526/1/14 على معاهدة مدريد التي وقعها كل من شارل الخامس وفرنسوا الأول وتضمنت التزام فرنسوا الأول بالتخلي عن المطالبة بالأراضي التي يسيطر عليها شارل الخامس مثل مملكة نابلي وولاية ميلان، والتزامه بجعل ابنيه رهينة عند شارل الخامس وتعهده بعدم إخراجهما من الأسر وأن يفتديهما فيما بعد بمليوني قطعة ذهبية، والتزامه أن يعيد إلى رئيس الجيوش الفرنسية دي بربون جميع أملاكه، ويذكر مونيقورس الفرنساوي أن المعاهدة عقدت في 1526/6/21م، للمزيد انظر: مونيقورس الفرنساوي، تاريخ ملوك فرنسا من مبدأهم إلى الملك لويز فيليب، ترجمة أفندي قاسم خوجة، (بولاق: دار الطباعة الباهرة، 1264هـ)، ص 142؛ محمد جميل بيهم، مصدر سابق، ص 276؛ يلماز أوزوتونا، مصدر سابق، ص 268.

(4) يلماز أوزوتونا، مصدر سابق، ص 269- 271.

(5) المكان نفسه.

(6) Aurelio Espinosa, Op.cit, p 258.

هذه الطموحات العسكرية كلف سليمان القانوني القبطان البحري خير الدين باربروسا[1] بتجهيز أسطول بحري يتصدى للقوة البحرية لشارل الخامس، ويمكنه أن يشكل قوة ضغط كبيرة على السواحل الإيطالية[2].

4- الأوضاع الدينية

كان سليمان القانوني يعتبر نفسه حامي العالم الإسلامي، وكان هذا الاعتقاد يمثل أحد جوانب سياسته العالمية، فقد رفض أن يعترف بحق شارل الخامس في أن يحصل على لقب إمبراطور، معتبراً إياه ملك إسبانيا فقط، وأخذ يؤيد كل قوة تعارض حق هذا العاهل في أن يحكم الغرب المسيحي[3]. مع الالتفات إلى قضية مهمة كان لها صداها ذلك الوقت ـ مطلع القرن السادس عشر ـ وهي معاناة مسلمي غرناطة الشديدة من الاضطهاد الديني الذي مارسه عليهم مسيحيي إسبانيا منذ العام 1499م، رغم تعهد ملكي اسبانيا فرناندو وأزابيلا الكاثوليكيان بحماية حقوقهم بموجب اتفاق تسليم غرناطة الموقع في 28 /11/ 1491م، وكانت أول مناشدة من مسلمي غرناطة للدولة العثمانية في حدود العام 1501م، لتخليصهم من اضطهاد الأسبان[4].

وفي هذا السياق يذكر أن التنصير الإجباري الذي انتهجه الكاردينال سيسنيروس (1436- 1517) Cisneros، الذي تولى منصب رئيس أساقفة إسبانيا عام 1499م، أدى إلى اندلاع ثورة سكان منطقة ربض البيازين ـ من ضواحي غرناطة . وامتدت إلى جبال البشارات وجبال رنده، قتل خلالها الكثير من الغرناطيين، وعلى أثرها صدر مرسوم التنصير الإجباري في 17/ 2/ 1502م، الذي أجبر المسلمين الذين تزيد أعمارهم عن 12 عاماً والمسلمات فوق سن 14 عاماً على الخروج من مملكتي قشتالة وليون، قبل نهاية شهر نيسان/ أبريل من العام نفسه[5].

---

(1) خير الدين باربروسا (1470- 1546م)، اسمه خضر بن يعقوب ولقبه خير الدين باشا، وعرفه الأوروبيين بباربا روسا Barba Rossa والتي تعني ذي اللحية الحمراء، كان قائداً للأساطيل البحرية العثمانية،ولد في جزيرة لسبوس (تقع في اليونان حالياً)، وتوفي في الأستانة، انظر: سامي عبدالله المغلوث، مصدر سابق، ص 332.

(2) احمد عبدالرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني (بيروت: دار الشروق، ط 2، 1986)، ص 119.

(3) خليل إينالجك، مصدر سابق، ص 95.

(4) مرثيدس غارثيا أرينال، الموريسكيون الأندلسيون، ترجمة: جمال عبدالرحمن (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، ص 38، 41.

(5) محمد عبدالمومن، "مرسوم التنصير الإجباري الصادر بتاريخ 17 فبراير 1501م"، دورية كان التاريخية، ع(23)، 2014، ص 129- 131.

وعلى الرغم من أن شارل الخامس عند توليه مسئولياته الملكية، كان قطع على نفسه عهداً بأن لا يطرد المسلمين من إسبانيا، وأن لا يُنصِّرهم جبراً، إلا أنه عاد عن ذلك، وطلب من البابا كلمنت السابعVII Clement أن يصدر رسالة بابوية تُحِله من ذلك اليمين، وصدرت هذه الرسالة بتاريخ 1524/5/12م، وفي 13 أيلول/ سبتمبر من العام التالي، وجه شارل الخامس رسائل إلى النبلاء والإقطاعيين يؤكد فيها عزمه على طرد المسلمين من البلاد، وتنصير من بقي منهم، على اعتبار أنهم عبيداً في أسبانيا[1].

أدت عمليات التنصر الإجباري وما رافقها من مظاهر الاضطهاد الديني من طرد المسلمين من الممالك الاسبانية، ومنع إقامة شعائر الديانة الإسلامية، وحرق كتب علوم اللغة والعلوم الدينية الإسلامية، إلى إنهاء الوجود الإسلامي بشكل تام في إسبانيا بحدود العام 1526م، وأطلقوا على من تنصر منهم وبقي هناك تسمية المتنصرون الجدد ذوي الأصل المسلم ثم عرفوهم بالمورسكيين Moriscos، وفرضوا عليهم تعلم الصلاة والوصايا العشر وأركان الإيمان وفقاً للديانة المسيحية[2]. ومن طرف آخر جاءت استجابة سليمان القانوني لمطالب فرانسوا الأول بترميم الكنائس المسيحية في القدس تقوية لموقفه أمام الشعوب المسيحية التي ستعتبر أن العلاقات الثنائية بين فرنسا والعثمانيين تصب في مصلحتهم[3].

فكان التعامل الدقيق مع تبعات المسائل الدينية والاعتقادية، بالغ الأهمية بالنسبة لسليمان القانوني، لارتباطها بالأبعاد الأمنية للدولة العثمانية، فكما أشرنا سابقاً إلى أن خضوع أراضي واسعة لسيادة وحكم شارل الخامس في وسط أوروبا يمنحه الفرصة لحشد طاقات بشرية واقتصادية كبيرة سيما إذا دخل البعد الديني في توجيه هذه الطاقات، فمنصب إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة الذي اكتسبه سيجعل منه المدافع عن الديانة المسيحية التي تواجه خطر السيطرة والتوسع في أراضيها من قبل الدولة العثمانية

(1) هنري تشارلز لي، العرب والمسلمون في الأندلس بعد سقوط غرناطة، ترجمة: حسن سعيد الكرمي (عمان: وزارة الثقافة، 2011)، ص 109، 110.

(2) زوهري وليد، "بيان لسان المورسكيين في بلنسية من خلال عقيدة مسيحية باللغتين العربية والقشتالية لتعليم المورسكيين للسيد مارتن بيريزدي أيالا رئيس أساقفة بلنسية 1566م"، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج(5)، ع(3)، ص 98.

(3) Anthony Piccirillo, Op.cit, p 40.

التي تدين بالإسلام، وهذا ما يدفعنا إلى دراسة أوضاع الكنيسة الكاثوليكية[1]، ومن ثم استكشاف التطورات التي أدت إلى انشقاقها، وكيف وظف العثمانيون هذا الانشقاق في مصلحتهم.

ثانياً: الانشقاق عن الكنيسة الكاثوليكية

كان للكنيسة الكاثوليكية دور مهم في حياة معتنقي الديانة المسيحية، ولم يكن دورها مقتصراً على أمور العبادة، بل تعداه للتدخل في كل شؤون الحياة الاجتماعية، وتعد الكنيسة الكاثوليكية نفسها ذات رسالة عالمية تستند في تعاليمها على ما جاء في الكتاب المقدس، وعلى ما سنه القديسين الأوائل إلى جانب التقاليد الموروثة عنهم[2].

وعلى الرغم من أن الدوافع الأولية التي انطلق منها مارتن لوثر MartinLuther[3] في حركته الإصلاحية كانت دوافع دينية، إلا أن العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل عام كانت مؤثرة في هذه الحركة الإصلاحية، وسبباً دفع الأمراء الألمان للانضمام إلى حركة الإصلاح الديني وتقديم ما أمكنهم من دعم لمارتن لوثر[4].

ففي الجانب الاقتصادي كانت تتبع للكنيسة مساحات واسعة من الأراضي في جميع أنحاء أوروبا، وكان للكنيسة ميزة عدم الخضوع للضرائب وكانت إيرادات وريع هذه الأراضي ترسل إلى السلطة البابوية[5]، فأصبحت حياة الباباوات حياة مترفة، وأدى هذا التغير في الحياة الاجتماعية للباباوات إلى

---

(1) أصل كلمة كاثوليك Catholic مشتقة من كلمة يونانية تعني العالمي، وبذلك فإن الكنيسة تدعي الرسالة العالمية، وتم استخدام المصطلح للتمييز عن الكنائس الشرقية، والكنيسة الكاثوليكية تقوم على أوجه أربعة: اكتمالها المذهبي، وتكيفها لحاجات البشر، واكتمالها الأخلاقي، واكتمالها الروحي، انظر: يونس عباس نعمة، مصدر سابق، ص 204.

(2) يونس عباس نعمة، مصدر سابق، ص 179.

(3) مارتن لوثر: ولد في قرية ايسليبين في مقاطعة سكسونيا عام 1483م، وأتم تعليمه الجامعي في جامعة ايرفورت Erfurt ثم دخل ديراً تابعاً لطائفة القديس أوغسطين عام 1505م، وأتيحت له الفرصة عام 1511م، لزيارة روما، ولكنه صدم لما رآه فيها من حياة البذخ وانهيار القيم الأخلاقية، وابتعاد حياة رجال الدين عن تعاليم الديانة المسيحية، وشغل لوثر بعد عودته لسكسونيا منصب أستاذ اللاهوت في جامعة وتنبيرج عام 1512م، انظر: جلال يحيى، تاريخ أوروبا في العصور الحديثة (الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981)، ص 442- 443؛ جوناثان هيل، تاريخ الفكر المسيحي، ترجمة: سلين إسكندر، مايكل رأفت (القاهرة: مكتبة دار الكلمة، 2012)، ص 191.

(4) Jarred Lee Kohn, Op.cit, p 60.

(5) السلطة البابوية: أعلى سلطة دينية في الكنيسة الكاثوليكية، وفي الأوقات الأولى من تاريخ الكنيسة لم يكن هناك ما يميز أسقف روما عن الأساقفة الآخرين، إلا أن أسقف روما بدأ يحتل مكانة خاصة منذ القرن الثاني الميلادي، وبدأت الروايات تركز حول أهميتها

تغير في عادات الإنفاق، فأصبح لهم بلاط، وخدم، وأتباع بحاجة إلى نفقات، مما اضطر الباباوات إلى البحث عن مصادر أخرى لجمع الأموال لتغطية هذه النفقات، والإنفاق على الالتزامات الدينية الأخرى مثل بناء الكنائس الجديدة، فلجأ الباباوات إلى استغلال صكوك الغفران[1] لتمويل هذه الاحتياجات المالية[2].

وعندما أراد البابا ليو العاشر Pope Leo X (1475– 1521)[3]، بناء كنيسة القديس بولس في روما طالب الأمير آلبرت من براندنبورج Albert of Brandenburg والذي كان يشغل منصب أسقف ماجدبورج Magdeburg، وأسقف هالبيرستادت HalberStad ورئيس أساقفة ماينز Mainz في وقت واحد، بدفع ضريبة الأسقفية، حيث كان يترتب عليه دفع مبالغ طائلة للبابا لقاء شغل هذه المناصب، واتفق مع البابا على أن يكون جزء من صكوك الغفران التي سيبيعها الراهب يوهان تيتزيل Johann Tetzel دفعة من ضريبة الأسقفية المستحقة عليه[4]، ونظراً لتحمس الراهب يوهان تيتزيل أثناء بيع صكوك الغفران، ادعى بأن لهذه الصكوك قوة كبيرة وتأثير فعال في التكفير عن الخطايا، وأنها كفيلة بأن تمنح الفرد الغفران الكامل[5].

من هنا كانت بداية نشاط مارتن لوثر في حركة الإصلاح الديني في أوروبا، فكانت البداية أن أنكر على يوهان تيتزيل هذا الادعاء، وقال بأن هذه الصكوك لا تتفق ومبادئ الدين المسيحي[6]، كما استغل مارتن لوثر فرصة اجتماع الناس بمناسبة عيد الشهداء[1]، وبمناسبة

وأن لها قدسية خاصة، واعتمد أساقفة روما على القول الذي أكد أن الأسقف الذي يشغل كنيسة روما يرث منصب القديس بولص، انظر: يونس عباس نعمة، مصدر سابق، ص 203.

(1) "مُنحت صكوك الغفران منذ القرن التاسع، وأعطى بعضها في القرن الحادي عشر للحجاج الذين يزورون الأضرحة المقدسة، وكان أول صك بالغفران الكلي هو الذي عرضه إريان الثاني في عام 1095 على من يشتركون في الحرب الصليبية الأولى. ونشأت من هذه العادات سنة منح صكوك الغفران لمن يتلون أدعية معينة أو يؤدون خدمات دينية خاصة، أو ينشئون القناطر، أو الطرق؛ أو الكنائس أو المستشفيات، أو يقطعون الغابات، أو يجففون المستنقعات، أو يتبرعون بالمال لحرب صليبية أو لهيئة كهنوتية أو لعيد كنسي، أو حرب مسيحية"، انظر: ول وايلر ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة: زكي نجيب محمُود وآخرين (بيروت: دار الجيل، 1988)، جزء 16، ص 17.

(2) جلال يحيى، مصدر سابق، ص 442.

(3) ليو العاشر (1475– 1521)، الابن الثاني للورينزو الكبير حاكم جمهورية فلورنتاين، تم ترقيته لمرتبة الكاردينال عام 1489م، وانتخب بابا عام 1513م، وبقي في منصبه حتى وفاته عام 1521م، أنظر: يونس عباس نعمة، مصدر سابق، ص 205.

(4) جوناثان هيل، مصدر سابق، ص 196.

(5) جفري برون، تاريخ أوروبا الحديث، ترجمة: علي المرزوقي (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2006)، ص 185.

(6) المكان نفسه، ص 185.

تدشين كنيسة القلعة Schlosskirche في بلدة فيتنبيرج Wittenberg، والتي تعرف بكنيسة كل القديسين All Saints' Church، وقام بتعليق منشوراً احتجاجياً على بابها يوضح فيه اعتراضه على بيع صكوك الغفران، وهاجم فيه سلطات الكنيسة الكاثوليكية وتعاليمها، وأصر على ضرورة اتخاذ الكتاب المقدس دستوراً لتفسير أي موضوع يكون محل خلاف في العقيدة المسيحية[2]، وهذا التصرف من قبل مارتن لوثر يمكن اعتباره الشرارة التي أشعلت ثورة الإصلاح الديني في أوروبا عام 1517م، ونواة تكون الكنيسة البروتستانتية التي جاءت بهدف إصلاح الكنيسة الكاثوليكية.

ثم توالت جهود مارتن لوثر في دعوة الأمراء الألمان للانضمام إلى حركة الإصلاح الديني للكنيسة الكاثوليكية، لعجز الكنيسة عن القيام بعملية إصلاح ذاتي من داخلها[3]. وكان يرى أن الباباوات والأساقفة غير قادرين أو راغبين في القيام بهذه الإصلاحات، وأنكر مارتن لوثر في خطاباته للأمراء الألمان الذين دعاهم لمساندته أن يكون لرجال الدين قدسية تمنع الحكام من طردهم إذا أهملوا القيام بواجباتهم الدينية المقدسة، بل كان يرى أن من واجب الأمراء معاقبة رجال الدين لتقصيرهم، وكان يدعوا إلى تقليل عدد الأديرة إلى عُشرها، والسماح لمن يريد ترك حياة الرهبنة بتركها، وأشار إلى الأضرار التي تنتج عن كثرة الأعياد التي تسببت في تأخير أعمال الناس اليومية، وطالب بالسماح لرجال الدين أن يتزوجوا كباقي الناس، ودعا إلى إصلاح التعليم في الجامعات[4].

وكان اعتقاد مارتن لوثر يقوم على فكرة التخلص من العقاب، والحصول على المغفرة من الله عن طريق الإيمان التام بالله، وليس من الضروري أن يكون ذلك من خلال الأعمال الصالحة، أو من خلال وساطة الكنيسة بين الفرد وربه[5].

---

(1) "بدأ الاحتفال بهذه المناسبة في العام 998م، وكان البابا بونيفاسيوس من قام برسمه، وهو يوم تتذكر فيه الكنيسة الكاثوليكية جميع الموتى الذين رحلوا عن هذا العالم ويتألمون الآن في المطهر عن الخطايا العرضية التي لم يوفوا عنها في هذه الحياة، فهم ملزمون أن يكفروا عنها في المطهر بنار شبيهة بنار جهنم، لكنها زمنية لذلك تقدم الكنيسة الصلوات والقرابين لأجل إراحة الأنفس المطهرة" انظر: جوناثان هيل، مصدر سابق، ص 196.

(2) جلال يحيى، مصدر سابق، ص 443.

(3) المرجع نفسه، ص 443؛ جوناثان هيل، مصدر سابق، ص 196.

(4) جفري برون، مصدر سابق، ص 186.

(5) إياد علي ياسين، "مارتن لوثر: بداية الإصلاح ونشأة البروتستانت"، مجلة آداب الرافدين، ع(51)، 2008، ص 211- 212.

ومن أهم العوامل التي ساهمت في ظهور المذهب البروتستانتي وسرعة انتشاره بين الأوساط الاجتماعية للمسيحيين في المقاطعات الألمانية الشمالية، الاعتقاد بأن علماء اللاهوت قد أضافوا إلى الدين تعقيدات كثيرة لا داعي لها، منها إكثارهم من وضع التعاريف المنطقية الدقيقة في مسائل العبادات، إضافة إلى شيوع فكرة الاستخفاف بعقول الألمان من قبل باباوات روما الذين ينظرون للألمان بأنهم سخفاء ويسهل إقناعهم والتلاعب بعقولهم، حتى يتمكنوا من جمع المال منهم وإرساله إلى روما[1].

ونظراً لتنامي التعاطف مع أفكار مارتن لوثر، وتزايد أعداد مؤيديه، أصدر البابا ليو العاشر في العام 1520م، خطاباً يفند فيه آراء مارتن لوثر، واعتبارها بدعة مضلة، وأمر بإحراق كتبه ومنع قراءتها، وأمهل مارتن لوثر شهرين ليرجع عن أفكاره[2]. ويمكن تفسير سبب تأخر البابا في إصدار خطابه في تفنيد حجج مارتن لوثر، لاعتقاد البابا أن الخلاف الذي حصل بين الراهب يوهان تيتزيل، ومارتن لوثر لم يكن سوى خلاف بين راهبين متحمسين لا أكثر، ولم يدر في خلده أنها بداية حركة إصلاحية وتمرد على الكنيسة الكاثوليكية[3].

ثالثاً: المواجهة بين البروتستانت والكاثوليك

أسفر وقوف البابا ليو العاشر في مواجهة مارتن لوثر إلى وقوف بعض الأمراء الألمان إلى جانب مارتن لوثر، وكان من أبرز هؤلاء الأمراء منتخب سكسونيا فريدرك الثالث (1463- 1525) Frederick III، المعروف بفريدرك الحكيم، شجع هذا التعاطف مارتن لوثر على إعلانه عصيان أوامر البابا ليو العاشر، وإقدامه على إحراق خطاب البابا علناً أمام الناس[4].

وعندما طُرحت قضية مارتن لوثر في الاجتماع الأول للمجمع الألماني Diet of Worms الذي عقد في العام 1521م، في مدينة ورمز بحضور الإمبراطور شارل الخامس، طلب منه أن ينفذ قرار الحرمان بحقه، لكن الإمبراطور شارل الخامس رأى أن يتم إحضار مارتن لوثر لمقابلته ومقابلة منتخبي ألمانيا[5]، وعندما حضر طلب منه أن يصرح إن كانت الكتب الموضوعة وتنسب إليه هي حقاً له، وأنه لا

(1) جفري برون، مصدر سابق، ص 180.
(2) المرجع نفسه، ص 186.
(3) إياد علي ياسين، مصدر سابق، ص 215.
(4) جفري برون، مصدر سابق، ص 186، 188.
(5) أطلق لقب مجلس المنتخبون (Holy Roman Empire) Electoral College منذ القرن الثالث عشر الميلادي على أصحاب الحق في انتخاب الإمبراطور الألماني، وهم أمراء سبع مناطق هي: مانيس Mainz، كولون Cologne، كنت بلاتينات

لا يزال مصراً على الأفكار المطروحة فيها، ولما أقر مارتن لوثر بذلك وأصر على موقفه من مضمونها صدر قرار المجمع الألماني بحق مارتن لوثر، متضمناً قرار حرمانه بدعوى أنه حقر البابا ورجال الدين، وحرض الطبقات الأخرى على استباحة دم رجال الدين، وحذر القرار الناس من إتباع أفكار مارتن لوثر، ومنعِ تداول كتبه أو طبعها، ومنع تقديم الطعام أو الشراب أو الملجأ له[1].

وأصبح مارتن لوثر مطارداً ومطلوب القبض عليه وتسليمه للبابا[2]، لكن دخول مارتن لوثر في حماية منتخب سكسونيا فريدرك الحكيم حال دون القبض عليه، وسهل خروجه من مدينة ورمز وتوجهه إلى سكسونيا، حيث وضعه فريدرك الحكيم في قلعة فارتبورغ Wartburg حفاظاً على سلامته[3].

وخلال إقامته في قلعة فارتبورغ بسكسونيا تمكن مارتن لوثر من ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغة الألمانية، وبذلك أصبح بإمكان شريحة كبيرة من الناس قراءة الكتاب المقدس الذي كانت قراءته وفهمه تقتصر على القساوسة وعلى من يجيد اللغة العبرية أو اللغة اللاتينية[4].

وارتبط بانتشار أفكار مارتن لوثر وما حفزت عليه من تطور في الفكر والعقيدة، وتعزيز السلطة، وتحقيق المصالح المادية، ثلاث حركات أخرى، كان أولها: حركة المطالبون بإعادة التعميد[5]، على أساس أن تعميد الأطفال ليس له قيمة، وإنما تكون قيمة التعميد بعد البلوغ، وبعد أن يكون الفرد قد اقتنع بالدين المسيحي وآمن به[6].

Count Palatine، سكسونيا Saxony، وبوهيميا Bohemia، ماقريف برندنبرك Margrave of Brandenburg، ترير Trier، للمزيد انظر: جفري برون، مصدر سابق، ص 178.

(1) Jarred Leech, Op.cit, p 30, 45

(2) جفري برون، مصدر سابق، ص 186، 188.

(3) المرجع نفسه، ص 188؛ جلال يحيى، مصدر سابق، ص 443.

(4) Martin Luther. Martin Luther as an educator: appendices a selection of Luther's educational writings (Diss: Durham University, 1949), p 300, 301.

(5) "التعميد: Baptism وهو أحد أسرار الكنيسة الكاثوليكية، الذي يمكن من خلاله إزالة الخطيئة الأولى ومنح الولادة الروحية الثانية، وتتم هذه الشعيرة الدينية المسيحية من خلال سكب الماء، أو الغسل، أو الغطس"، انظر: يونس عباس نعمة، مصدر سابق، ص 204.

(6) إياد علي ياسين، مصدر سابق، ص 227.

أما الحركة الثانية فهي حركة الفرسان[1]: حيث كان الفرسان قد فقدوا كثيراً من امتيازاتهم فوجدوا في أفكار مارتن لوثر فرصة لمهاجمة الكنائس الكاثوليكية، وحطموا ما فيها من تماثيل، واستولوا على أملاكها وأراضيها، ولكن هذه الحركة فقدت قوتها خلال تصدي الأمراء لهم، وتمكنهم من القضاء عليها[2].

وثالث هذه الحركات كانت ثورة الفلاحين: التي انتشرت في جميع أنحاء ألمانيا، وكانت أعنف الحركات، وقد ربطت ثورة الفلاحين بين الاتجاه الفكري والعقائدي لأفكار مارتن لوثر، وبين ظروفهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فثاروا للتحرر من العبودية، ولمحاولة العيش على أساس المساواة والتخلص من قيود استغلال النبلاء والإقطاعيين، وأصدروا في العام 1525م، قرار إلغاء رقيق الأرض، وحددوا إيجار الأراضي، وحددوا الالتزامات التي يؤدونها للسيد الإقطاعي، وحق كل جماعة في اختيار وتعيين القس في الكنائس، والإشراف على التعليم، وكل ذلك حسب ما جاء في تعاليم الكتاب المقدس[3].

وتمكن الأمراء والفرسان وقوات البابا من إخماد ثورة الفلاحين بالقوة[4]، أما موقف مارتن لوثر من ثورة الفلاحين فكان رافضاً لانجرافها الكبير نحو العنف، معتبراً أن اللجوء إلى العنف سيؤثر على مقاصد حركة الإصلاح الديني، وسيجعل منها نذير شؤم على الناس، ثم أنه سيكون سبباً في تعريض الفلاحين أنفسهم لخطر الانتقام من قبل الأمراء والإقطاعيين متى ما تمكنوا منهم[5].

لم يكن بمقدور شارل الخامس والبابا جمع كلمة الأمراء الألمان والفرسان والمنتخبين وأهل المدن تجاه مقاومة حركة إصلاح الكنيسة التي دعا إليها مارتن لوثر، فمال القسم الجنوبي من ألمانيا إلى البابا، وأما الأجزاء الشمالية من ألمانيا فقد انحاز كثير منها إلى التعاليم اللوثرية، وفي مواجهة هذا الانشقاق قرر المجمع الإمبراطوري المنعقد في مدينة سبير Spir عام 1526م، أن يعطي لكل أمير الحق في اختيار المذهب الذي يريد إتباعه، ولكن عند انعقاد المجمع الإمبراطوري الثالث في مدينة سبير عام 1529م، أصدر الإمبراطور شارل الخامس أمراً طلب فيه تنفيذ قرار وورمز، فقدم أنصار مارتن لوثر احتجاجاً قالوا

(1) "الفرسان طبقة ذات نفوذ إقطاعي وكانوا يعتمدون على قوتهم وتضامنهم للحفاظ على مراكزهم، ولكنهم في أواخر العصور الوسطى فقدوا ما كان لهم من هيبة وسلطان بعد انحلال العهد الإقطاعي"، انظر:إياد علي ياسين، مصدر سابق، ص 208.

(2) ول ديورانت، الثورة الدينية والإصلاح الديني 1517– 1564، ترجمة: فؤاد أندراوس (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2019)، ص 83.

(3) المرجع نفسه، ص 86، 90، 91، 94؛ جلال يحيى، مصدر سابق، ص 244؛ إياد علي ياسين، مصدر سابق، ص 221– 228.

(4) ول ديورانت، مصدر سابق، ص 100؛ إياد علي ياسين، مصدر سابق، ص 227.

(5) ول ديورانت، مصدر سابق، ص 92، ص100– 101.

فيه بأنه لا يحق للأغلبية نقض قرار المجلس السابق، الذي صدر بإجماع الآراء، ومن هنا سُميَّ الذين قدموا الاحتجاج بالمحتجين Protestant، وأصبح هذا الاسم يطلق فيما بعد على كل اللذين خرجوا على تعاليم الكنيسة الكاثوليكية[1].

ولما لم يتمكن شارل الخامس من حسم موضوع الإصلاح الديني بالقوة، لانشغاله بحروبه مع فرانسوا الأول، ومواجهة العثمانيين على حدود المجر، فقد دعا إلى عقد مجمع أوغسبورج Augsburg عام 1530م، للمناقشة بين البروتستانت والكاثوليك للتقريب بين وجهات النظر وحسم الخلاف بينهما، ولفشل الاجتماع في تحقيق هدفه شكل البروتستانت حلف شمالكلد Smalkalde عام 1531م، للدفاع عن مصالحهم في مواجهة البابا والإمبراطور شارل الخامس، وفي مواجهة هذا الحلف شكل الكاثوليك حلف نورنبرج وبذلك أصبح الأمراء الألمان منقسمون إلى قسمين[2].

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأمراء الألمان الذين يعتنقون المذهب الكاثوليكي ما كانوا على استعداد للتعاون مع الإمبراطور شارل الخامس رغم تعصبه للمذهب الكاثوليكي ضد الألمان البروتستانتيين، لاعتقادهم أن هذا التعاون سيؤدي إلى تدخل الإمبراطور شارل الخامس لاحقاً في شؤون إماراتهم الداخلية، لذلك فأنهم كانوا يحضرون المجامع الإمبراطورية لكي يعترفوا بوجود انقسام في ألمانيا بين البروتستانت والكاثوليك، ولكن دون أن يأخذوا أي مبادرة لإنهاء مثل هذا الانقسام، الذي يمكن أن يؤدي حله إلى تغير في وضعهم وإنقاص سلطتهم أو امتيازاتهم[3].

هذه الظروف استدعت من شارل الخامس عقد اتفاق بين البروتستانت والكاثوليك عام 1532م، بهدف التفرغ لمواجهة العثمانيين، الأمر الذي وظفه البروتستانت للانتشار في العديد من المناطق والمدن الخاضعة لسلطة الأمراء الألمان، حتى أنها تعدت حدود ألمانيا فوصلت إلى الدنمارك والنيرويج وإسلندا[4].

وفي مقابل موقف شارل الخامس والبابا كان موقف فرانسوا الأول مؤيداً للأفكار الإصلاحية التي نادت بها حركة الإصلاح الديني في المرحلة الزمنية بين عامي (1515- 1534م) رغم أنه كاثوليكي

(1) جفري برون، مصدر سابق، ص 189- 190.
(2) جلال يحيى، مصدر سابق، ص 445؛ إياد علي ياسين، مصدر سابق، ص 230.
(3) جلال يحيى، مصدر سابق، ص 453.
(4) Martin Luther, Op.cit, p 53, 54.

لكن دوافعه لذلك كانت ناجمة عن عدم شعوره بأي خطر يهدد سلامة بلاده، ومن ثم ما كانت تحكمه مؤثرات السياسة الخارجية والداخلية للبلاد، وخلال الأعوام بين (1533– 1547م) تغيرت هذه السياسة بفعل عوامل منها تزايد نفوذ رجال السياسة الكاثوليك في البلاط الملكي الفرنسي، وعقد المصالحة بينه وبين شارل الخامس، ومحاولته التقرب من البابا كلمنت السابع Clement VII، ورغبته تزويج ابنه الأمير هنري Henri من ابنة أخ البابا كلمنت السابع، وبعد وفاة فرنسوا الأول 1547م، وتولي هنري الثاني Henri II (1519– 1559) الحكم في فرنسا تعرض البروتستانت لحالة اضطهاد قاسية، استمرت حتى إصدار مرسوم نانت Nantes عام 1598م، الذي أتاح حرية العقيدة والعبادة والتسامح الديني في عهد هنري الرابع Henri IV[1].

وعلى الرغم من الموقف المتعصب لهنري الثاني واضطهاده للبروتستانت في فرنسا إلا أنه ساند البروتستانت والأمراء الألمان في حربهم ضد شارل الخامس عام 1551م، وفي العام 1552م استفاد من وجود القوة البحرية العثمانية التي تمركزت قبالة الشواطئ الإيطالية، والتي تم التنسيق معها للقيام بهجوم مشترك للضغط على قوات شارل الخامس التي واجهها بحرب برية على الأراضي الإيطالية، واستمر هذا التحالف بين الأمراء الألمان وهنري الثاني حتى العام 1555م وهو العام الذي تنازل به شارل الخامس عن العرش[2].

رابعاً: التسامح الديني في الدولة العثمانية

رغم من أن الخروج للجهاد كان عاملاً مهماً في تأسيس الدولة العثمانية وتطورها، ودافعاً دينياً يدفع المؤمنين إلى كل أشكال المخاطرة والتضحية، لتوسيع حدود الدولة الإسلامية، فإن مفهوم الجهاد لم يكن يهدف إلى تدمير الوجود المسيحي، بل يقتصر الأمر على إخضاع الشعوب لسيادة الدولة، فقد أسس العثمانيون دولتهم التي تضم البلقان المسيحي، والأناضول المسلم، على مبدأ التسامح الديني، فعملت الدولة على حماية الكنائس الأرثوذكسية، وحماية الملايين من المسيحيين الأرثوذكس، وحماية ممتلكاتهم،

(1) فارس فرنك نصوري، "البروتستانت في فرنسا خلال فترة حكم الملك فرانسوا الأول 1515– 1547"، مجلة أبحاث ميسان، مج(10)، ع(19)، 2014، ص 186–220.

(2) Frederic J Baumgartner, Henry II, King of France 1547–1559 (Duke Univ Press: Durham and London, 1988), p148, 155.

وسمحت لهم بممارسة شعائرهم الدينية، وأن يعيشوا بحرية ويخضعوا لأحكام شريعتهم، وكان مظهر السيادة العثمانية ظاهراً في فرض الجزية على الرؤوس، ودفع عوائد الالتزام المستحقة[1].

وصل صدى أخبار هذه الطريقة في التعامل مع المسيحيين الأرثوذكس إلى المسيحيين في كل أرجاء أوروبا، مما دفع الكثير منهم إلى تمني وصول القوات العثمانية إلى بلادهم، التي تعاني من ويلات الاضطهاد الديني، وفرض السيطرة من قبل الكنيسة الكاثوليكية، ورجال الإقطاع، والأمراء في الأقاليم الأوروبية، ويُنقل عن مارتن لوثر قوله: "يطالب الكثيرون بقدوم العثمانيون وحكمهم وأشار في مكان آخر سمعت أن بعض الناس على الأراضي الألمانية يرغب بمجيء العثمانيين وحكمهم ويتوق إلى أن تكون الحياة تحت حكم العثمانيين أفضل منها تحت حكم الإمبراطور والأمراء"[2].

كما أن الاعتقاد الذي كان سائداً عند المسيحيين حيال الهجمات العثمانية على أوروبا أن ذلك بسبب انغماسهم في الخطيئة، وأن هذا التسلط العثماني تعبيراً عن غضب الله، ولن يتحرر المسيحيون من هذا الجزاء إلا في الوقت المناسب، لهذا لم يتولد لديهم الحرص والعزيمة على مواجهة الجيوش العثمانية[3].

وأدرك العثمانيون أن تطبيق سياسة التسامح الديني مع المسيحيين مكنتهم من التوسع في أوروبا بسهولة[4]، وقد طبق العثمانيون ضمن جهودهم التوسعية سياسة التسامح مع الطبقة الارستقراطية، والعسكرية المحلية في البلاد التي فتحوها، ولم يستثنوا من هذه المعاملة إلا أولئك الذين قاوموهم وتعاملوا معهم بنهج عدائي، ولجأ العثمانيون إلى تجنيد أفراد الطبقة العسكرية المحلية لمصلحتهم، وبذلك احتفظوا بآلاف المقاتلين في بلغاريا وصربيا وألبانيا ومقدونيا وتسالين، وإلى جانب ذلك منحوهم الحق في استثمار أراضي الدولة وأعفوهم من دفع الضرائب، على اعتبار أنهم يخدمون في الجيش العثماني[5].

---

(1) خليل إينالجك، مصدر سابق، ص 20

(2) إيفانوف نيقولاي، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516- 1574، ترجمة: يوسف عطاالله (بيروت: دار الفارابي، 1988)، ص 48.

(3) Kenneth Setton, Lutheranism and the Turkish peril (Thessalonike: Institute for Balkan Studies, Society for Macedonian Studies, 1962), p 157- 158.

(4) Daniel Goffman, The Ottoman empire and early modern Europe (Cambridge University Press, 2002), p 10.

(5) خليل إينالجك، مصدر سابق، ص 29- 30.

والمعاملة بالتسامح الديني التي تمتع بها المسيحيون في العالم الإسلامي كانت سبباً في استسلام معظم أهل المجر للعثمانيين، لأن بلادهم نعِمت في ظل الحكم العثماني بحرية دينية أكبر مما نعمت به في ظل الأباطرة الكاثوليك، وأن كثيراً من أهل اليونان اعتنقوا الإسلام طواعية واختياراً لِما رأوه من سمو خلقي في المجتمع العثماني، إضافة لما كانوا يطمحون إلى تحقيقه من مكاسب مالية ومصالح شخصية، باعتناقهم الإسلام[1].

خامساً: أهداف الدولة العثمانية من مساعدة البروتستانت

مع ظهور حركة الإصلاح الديني وتزايد نشاطها على الساحة الأوروبية، أدركت الدولة العثمانية أن هذه الحركة ستخدم مصالحها من حيث شق وحدة الكنيسة الكاثوليكية، التي كانت مصدر الخطر على الدولة العثمانية، لقدرتها الكبيرة على التأثير في المشاعر الدينية للناس، الأمر الذي يسهم في سهولة تنظيم حملات عسكرية تستهدف الدولة العثمانية، وتشكل خطراً كبيراً على أمنها، لهذا كان توجه الدولة العثمانية المباشرة في دعم جهود زعماء حركة الإصلاح الديني، واتخذت الدولة العثمانية من منهج التسامح الديني أداة مهمة لكسب هؤلاء الزعماء لصفها.

لذا كانت حماية البروتستانت ومساعدتهم ضد الكاثوليك حجر الزاوية في السياسة الخارجية للدولة العثمانية[2]. لما يمكن أن تؤديه قضية التسامح الديني من فائدة كبيرة في تحقيق فرصة إيجاد حليف مناهض للإمبراطور والسلطة البابوية في آن واحد[3].

وعلى الرغم من وضوح الهدف العثماني من تأييد ودعم حركة الإصلاح الديني إلا أن هذه القضية شكلت علاقة بين العثمانيين والبروتستانت تعد نموذجاً فريداً في العلاقات الإسلامية المسيحية خلال تلك المدة[4]. وهذا يدعو إلى القول بأن النجاحات التي حققتها حركة الإصلاح الديني وانتشار المذهب

(1) ول ووايلر ديورانت، مصدر سابق، مج(7)، جزء (3)، ص 136- 137.
(2) خليل إينالجك، مصدر سابق، ص 65.
(3) إيفانوف نيقولاي، مصدر سابق، ص 48.
(4) Jae Jerkins, Islam in the Early Modern Protestant Imagination, Eras, Edn 13, Issue 2, 2012, p 13.

البروتستانت في مناطق أوروبا كان نتيجةً للتحالف مع قوى داخلية لها أهميتها المعتبرة في تغيير موازين القوة، إلا أن الدولة العثمانية كان لها أيضاً أثراً مهماً في هذا النجاح[1].

حتى أن المجر التي وقعت تحت الحماية العثمانية كانت تعد القلعة الحصينة لأتباع جان كالفن (1509- 1564) John Calvin[2] في أوروبا، حتى أخذ يشيع تعبير (الكالفنية التركية)، وكان الكالفنيون في فرنسا يعتقدون أنه لابد من استثمار التحالف مع العثمانيين ضد اسبانيا الكاثوليكية[3]. وأن البروتستانت في سيليزيا فضلوا الحكم العثماني الذي يؤمن لهم حرية المعتقد الديني، وأن الكالفنيين في المجر وترنسلفانيا آثروا الخضوع أيضاً للعثمانيين على الوقوع تحت سلطة آل هابسبورغ[4].

كما سمح العثمانيون لأتباع كالفن بحرية نشر مذهبه في هنغاريا الخاضعة لسلطة الدولة العثمانية، وعندما نشبت الحرب بين ملك النمسا فيرديناند الأول، وملك المجر جان زابولي، على تاج المجر التي كانت تعتنق المذهب البروتستانتي ناصر سليمان القانوني جان زابولي، وقدم بجيشه واحتل مدينة بودا للمرة الثانية عام 1529م ـ وكانت المرة الأولى لاحتلال المدينة عام 1526م، بعد الانتصار في معركة موهاكس[5]. وقد كان العثمانيون حريصون دائماً على الظهور بمظهر الحماة لحركة الإصلاح الديني، وسارعوا في دعم زعماء حركة الإصلاح الديني ما أمكنهم ذلك[6].

وقد شكل الضغط العسكري العثماني على شارل الخامس وحرصهم على التمدد باتجاه الغرب فرصة مواتية لحماية البروتستانت[7]، وتشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن الدور العثماني كان له إيجابيات على كل أوروبا، إذ أنه ساهم في الحد من الاقتتال الطائفي الداخلي الذي ينتج عن تزايد مشاعر العداء والإفراط في استخدام العنف الذي ينجم عنه عدد كبير في القتلى يفوق ما يكون عادة في الحروب الدولية المنظمة، إلى جانب أن هذا التدخل العثماني ساهم في تطوير السياسات الاقتصادية الإنتاجية وفي تنمية

(1) يونس عباس نعمة، مصدر سابق، ص 200.

(2) جان كالفن (1509- 1564) عالم دين لاهوتي وأحد ابرز زعماء حركة الإصلاح الديني في فرنسا، وعد كلفن مؤسس المذهب الكالفني والذي يؤكد على عقيدة الخلاص المقدرة مسبقاً، وأصبح الحاكم في مدينة جنيف منذ عام 1541، وحتى وفاته، انظر: يونس عباس نعمة، مصدر سابق، ص 207.

(3) خليل إينالجك، مصدر سابق، ص 65.

(4) ول ووايلر ديورانت، مصدر سابق، مجلد(7)، جزء (3)، ص 137.

(5) شمس الدين الكيلاني، "العثمانيون والأوروبيون في القرن السادس عشر"، مجلة الاجتهاد، ع(43)، 1999، ص 125.

(6) إيفانوف نيقولاي، مصدر سابق، ص 49.

(7) Jarred Lee Kohn, Op.cit, p 50.

الجوانب الاجتماعية في أوروبا نتيجة الأفكار الإصلاحية التي تبناها البروتستانت[1]، وعزز من قدرتهم على الصمود في وجه القمع الذي تعرضوا له من قبل الكنيسة الكاثوليكية وقوات شارل الخامس[2].

سادساً: التقارب العثماني البروتستانتي

الفشل المستمر في عدم قدرة الكنيسة الكاثوليكية على انتهاج أسلوب ناجح للقيام بعملية إصلاح داخلي تواكب تطلعات المجتمع الأوروبي في ذلك الوقت كان سبباً مهماً من أسباب ظهور المذهب البروتستانتي[3]. وما إن ظهرت حركة الإصلاح الديني حتى تصدت لها الكنيسة الكاثوليكية فما كان من الزعماء البروتستانت إلا البحث عن حليف يكون قادراً على مساعدتهم لمواجهة الكنيسة الكاثوليكية والإمبراطور شارل الخامس، المتعصب للكنيسة الكاثوليكية، وكانت الدولة العثمانية وحدها القادرة على تشتيت جهود الإمبراطور والكنيسة حتى يخف الضغط على حركة الإصلاح الديني.

ومن أبرز المطالب الإصلاحية التي نادت بها الكنيسة البروتستانتية وكانت سبباً للخلاف والمواجهة مع الكنيسة الكاثوليكية، وفي الوقت ذاته لقيت التأييد في الدولة العثمانية ورأت فيها مطالب إصلاحية مهمة تصب في خدمة التقارب المسيحي الإسلامي: رفض فكرة الرهبنة التي تعدها الكنيسة الكاثوليكية من السمات المهمة في طقوسها الدينية. الابتعاد عن المظاهر الاحتفالية وكثرة الأعياد وانتهاج مبدأ الإخلاص في العبادة لله. رفض استخدام التماثيل والمجسمات والصور في الكنائس ونبذ العبادات الوثنية المتعلقة بها، والتي كانت تعدها الكنيسة الكاثوليكية من المشاعر الدينية[4].

وعلى الرغم من أن البروتستانت أدركوا أن التعاون مع العثمانيين ضد الإمبراطور والكنيسة الكاثوليكية، يقدم لهم خدمات مهمة إلا أنهم لم يظهروا بمظهر المتحالف مع العثمانيين رغم أن المساعدات العثمانية ساهمت في انتشار المذهب البروتستانتي، وهذا على خلاف الحال فرانسوا الأول الذي وقع معاهدة صداقة في العام 1536م، مع الدولة العثمانية أكسبت بلاده امتيازات تجارية ومعونات مالية وعسكرية لمواجهة الإمبراطور شارل الخامس، لكن مع كل هذا فقد استفاد مارتن لوثر من الخدمات

(1) Murat Iyigun, "Luther and suleyman". The Quarterly Journal of Economics, Vol 123, Issue 4, (2008): 1465-1494.

(2) ول ديورانت، الثورة الدينية مصدر سابق، ص 178.

(3) Kenneth Setton, Op.cit, p135.

(4) Jae Jerkins, Op.cit, p 14- 15.

العثمانية دون الدخول معهم في أي نوع من الأحلاف، وحتى أتباعه من الأمراء الألمان عرفوا كيف يستفيدون من الخدمات العثمانية لنصرة أوضاعهم المذهبية والعسكرية دون الدخول في حلف رسمي معلن[1]، ويعزى ذلك لتفكك قيادتهم ومخاوفهم من نوايا العثمانيين وما كانوا يخشونه من ردة فعل العامة من المسيحيين الأمر الذي جعل من الصعوبة أمامهم استغلال هذه الفرصة، وبقي تطلعهم دائماً يتجه إلى الإمبراطور لتحقيق مطالبهم الإصلاحية الدينية[2].

وفي العام 1552م، أرسل سليمان القانوني رسالة للأمراء الألمان يحرضهم على التمرد على الإمبراطور شارل الخامس ومساعدة الدولة العثمانية على دخول ألمانيا وضمن لهم الحرية الدينية والأمان على أنفسهم[3].

وبعد عقد صلح أوجزبيرغ Augsbourg بين البروتستانت والإمبراطور شارل الخامس في العام 1555م، حصل البروتستانت على الاعتراف الرسمي بحرية اختيار المذهب لسكان الإمارات الألمانية، ومن نتائج هذا الصلح انهيار مشاريع شارل الخامس التوسعية والطموح بإنشاء إمبراطورية كاثوليكية عظمى فاضطر إلى التنازل عن العرش الإمبراطوري لأخيه فرديناند الأول، وترك عرش إسبانيا لابنه فيليب الثاني (1527- 1598) Philip II[4].

وهذا ما دعا العثمانيين لتبني فكرة أن فشل خطط شارل الخامس، ونجاحات حركة الإصلاح الديني، وانتشار البروتستانتية، كان أثراً مباشراً لنجاح سياسة الدولة العثمانية التي اتبعتها لتشتيت قوة شارل الخامس وافقدت العالم الكاثوليكي اتحاده[5].

الخاتمة

شكل البعد الأمني الهاجس الأكبر في الفكر السياسي والعسكري العثماني، فكان ينظر إلى أوروبا بأنها الخطر الدائم على أمنها، وأن الكنيسة الكاثوليكية قادرة على تجنيد الشعب المسيحي في أوروبا لمواجهتها في أي وقت تريده.

(1) Ibid, p164.

(2) Kenneth Setton, Op.cit, p135.

(3) Jae Jerkins, Op.cit, p 16.

(4) بول كيندي، مصدر سابق، ص 49، 50.

(5) يلماز أوزوتونا، مصدر سابق، ص 288.

وحيال هذا الهاجس حاول سليمان القانوني الذي تولى حكم السلطنة العثمانية عام 1520م، توفير ما يمكن من دعم لحركة الإصلاح الديني التي أثارها مارتن لوثر، لأنها تخدم مصالح الدولة العثمانية في شق وحدة الكنيسة الكاثوليكية، وإثارة النزاعات الداخلية في أوروبا، فأخذ يوجه حملاته العسكرية تجاه أوروبا، كحربه في موهاكس في عام 1526م، كما شكل سليمان القانوني قوة بحرية بقيادة القبطان البحري خير الدين باربا روسا، لضرب مصالح شارل الخامس في البحر الأبيض المتوسط، ولتهديد أمن الشواطئ الجنوبية والغربية لإيطاليا الكاثوليكية.

وعلى الرغم من الخدمات الكبيرة التي قدمها العثمانيون لحركة الإصلاح الديني البروتستانتية لم تكن هناك أي معاهدات تربط الدولة العثمانية بالزعماء والقادة البروتستانت، ويعزى هذا الأمر للمخاوف التي سيطرت على زعماء حركة الإصلاح الديني، من اعتراض عامة الشعب المسيحي، ومخافة استغلال عقد مثل هكذا معاهدات من قبل الكنيسة الكاثوليكية لإثارة الشعب على الكنيسة البروتستانتية.

ومع ذلك فأن الخدمات التي قدمتها السلطة العثمانية للكنيسة البروتستانتية كانت عظيمة، وسبباً من أسباب نجاح حركة الإصلاح الديني وتوسع انتشار المذهب البروتستانتي واللوثري في أوروبا، وكانت المناطق الخاضعة للسلطة العثمانية من أوروبا كالمجر حصناً منيعا لمعتنقي هذه المذاهب، بفضل تطبيقهم مبدأ التسامح الديني مع مواطني الدولة العثمانية، إضافة إلى إشغالهم شارل الخامس بحروب حدودية، أشغلته عن اجتثاث حركة الإصلاح الديني.

Sources and References

- Abdeen, Mua'th Mohammed &Hammouri, Qasim Mohammed. "Special Taxes (Iltizam) in the Ottoman Empire: A Historical and Jurisprudential Study".**Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics**, Vol 29, Issue 3 (2016): 257-278.
- Abdelmoumen, Mohammed. "Decree Christianization Compulsory for the Muslims of the kingdom of Castile, issued on February 17, 1501 AD". **Historical Kan periodical**, No 23, 2014, P 129-131.

- Al-Baroni, Omar Muhammad. **The Spaniards and the Knights of Saint John in Tripoli**. Tripoli: Magi Press, 1952.
- Al-Kilani, Shams Al-Din. The Ottomans and Europeans in the Sixteenth Century, **Journal of Ijtihad**, Issue 43, (1999), P 111-161.
- Al-Maghlouth, Sami Abdullah, Atlas of the History of the Ottoman Empire, Kuwait: Imam Al-Dhahabi Library, 2014.
- Akgunduz, Ahmed&Ozturk, Said, **The unknown Ottoman Empire**, Istanbul: Ottoman Researches Foundation, 2008.
- Baumgartner, Frederic J. **Henry II, King of France 1547–1559**. Duke University Press: Durham and London, 1988.
- Beyhem, Muhammad Jamil. **The philosophy of Ottoman history**. Beirut: Dar Sader, 1925.
- Bronn, Jeffrey. **Modern European History**. Translation: Ali Al-Marzouqi, Amman: Al Dar - Al Ahlia Bookstore, 2006.
- Clot, André. **Suleiman the magnificent**. Translated: Muhammad Al-Rezki, Tunisia: Dar Al-Turki, 1991.
- Durant, Will & Ariel. **The Story of Civilization**. Translated: ZakiNajib Mahmoud and others, Beirut: Dar Al-Jeel, 1988.
- Durant, Will, **Religious Revolution and Religious Reform 1517 - 1564**. Translated: Fouad Andraos, Amman:Al Dar - Al Ahlia Bookstore, 2019.
- Espinosa, Aurelio. "The Grand Strategy of Charles V (1500–1558): Castile, War, and Dynastic Priority in the Mediterranean", **Journal of Early Modern History**. Vol 9, Issue 3, (2005). P 239–283.

- French, Monegours. **The history of the kings of France from their principle to King Louise-Philippe**. Translated: Effendi Qasim Khoja, (Bulaq: Al-Bahrah Printing House, 1264 A.H.)
- García-Arenal, Mercedes, **AndalusiaMoriscos**,Translated: Gamal Abdel Rahman, Cairo: Supreme Council of Culture, 2003.
- Goffman, Daniel. **The Ottoman empire and early modern Europe**. Cambridge University Press, 2002.
- Haridy, Salah Ahmed. **European Communities in Alexandria in the Ottoman Era A Documentary Study from the Records of the Sharia Court 923-1213 AH / 1517-1798 AD**. Alexandria: Dar AlmaerifaAljamieia, 1989.
- Harold, Lamb. **Suleiman the Magnificent: Sultan of the East**. Translated: Shukri Mahmoud, Baghdad: Nebras Publishing and Distribution, 1961.
- Hill, Jonathan. **The history of Christian thought**. Translated: Celine Iskandar, Michael Raafat, Cairo: Dar al-Kalima Library, 2012.
- Ihsanoglu, Ekmeleddin. **HISTORY OF THE OTTOMAN STATE AND CIVILISATION**, Translated: SalihSadawiSalih, İstanbul: Research Centre For Islamic History Art and Culture, 1999.
- Inalcık, Khalil. **The History of the Ottoman Empire from Origin to Decline**,Translated: Mohammad Al Arnaout, Beirut: Dar al-Madar al-Islamiyya, Edition 2, 2014.
- Iyigun, Murat. "Luther and suleyman". **The Quarterly Journal of Economics**, Vol 123, Issue 4, (2008): P 1465-1494.
- Jerkins,Jae. **Islam in the Early Modern Protestant Imagination**. Eras, Vol 13, Issue 2, 2012.

- Kennedy, Paul. **The rise and fall of the great powers**. Translated: Malik Al-Budairi, Amman:Al Dar - Al Ahlia Bookstore, Edition 3, 2007.
- Kohn, Jarred Lee. M**artin Luther and the Diet of Worms: Yoking Lutheranism to Secular Power**. Diss. Athenaeum of Ohio, 2018.
- Lea. Henry Charles. **Arabs and Muslims in Andalusia after the fall of Granada**.Translated: Hassan Saeed Al Karmi, Aman: Ministry Of Culture, 2011.
- Luther, Martin. **Martin Luther as an educator: appendices a selection of Luther's educational writings**. Diss. Durham University, 1949.
- Mostafa, Nadia Mahmoud. International Relations in Islamic History. Egypt: dar Al-basheer,Vol 1, 2015.
- Mustafa, Ahmed Abdel Rahim. **In the origins of Ottoman history**. Beirut: Dar Al-Shorouk, Edition 2, 1986.
- Nassuri, Fares Franc."Protestants in France The Reign of King Francis I (1515-1547)", **Journal of Misan Researches**, Vol 10, Issue 19,(2014), P 186-220.
- Nikolai, Ivanov. The Ottoman Conquest of the Arab Countries (1516-1574). Translated: Youssef Atallah, Beirut: Dar Al-Farabi, 1988.
- Nimaha, Younis Abbas."Move of the Reformation religious in France (1515-1560)", **Journal Of Babylon Center for Humanities Studies**, Vol. 4, Issue 1, (2014), p 175-211.
- Piccirillo, Anthony. "**A Vile, Infamous, Diabolical Treaty**": The Franco-Ottoman Alliance of Francis I and the Eclipse of the Christendom Ideal. Diss. 2009.
- Setton, Kenneth.**Lutheranism and the Turkish peril**. Thessalonike: Institute for Balkan Studies, Society for Macedonian Studies, 1962.

- Walid, Zouhri. "Language of moors from Valencia through a Christian prayer in Arabic and Castilian by Mr. Martin Perez de Ayala1566A", **Herodotus Journal of Humanities and Social Sciences**, Vol 5, Issue 3, (2020): P 92-111.
- Yahya, Jalal. **A History of Europe in the Modern World**. Alexandria: General Egyptian Book Organization, 1981.
- Yaseen, Ayad Ali. Martin Luther: The Outset of Reform and Protestantism, **Adab Al-Rafidain**, Issue 3, (2008), P 198- 235.
- Yilmaz Oztuna, **History of the Ottoman Empire**, Translated: Adnan Mahmoud, Istanbul: Faisal Finance Institution, Vol 2, 1990.